

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ليسانس
الميدان: علوم اقتصادية، التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم تجارية، التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر وسائل الدفع الالكتروني على المبادلات التجارية الخارجية

– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –

وكالة متليلي 296

تحت إشراف الاستاذ:

من إعداد الطالبين:

– د. الشيخ صالح أبو القاسم

– هيبة نوردين

– عبد الباقي سيد أحمد

السنة الجامعية: 2025/2024م



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ليسانس
الميدان: علوم اقتصادية، التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم تجارية، التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر وسائل الدفع الالكتروني على المبادلات التجارية الخارجية

- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -

وكالة متليلي 296

تحت إشراف الاستاذ:

من إعداد الطالبين:

- د. الشيخ صالح أبو القاسم

- هيبة نوردين

- عبد الباقي سيد أحمد

السنة الجامعية: 2025/2024م

الإهداء

إلى من غرست في حب العلم والعمل،

إلى من كانت دعواتهم سرّ نجاحي وتوفيقتي،

إلى والديّ العزيزين، جزاكم الله عني كل خير.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يتخلوا بعلمهم وتوجيهاتهم.

إلى أصدقائي وزملائي، الذين ساندوني في كل خطوة.

أهدي هذا العمل المتواضع عربون وفاء وتقدير.

الطالب: بيبية نوردين

الاباء

إلى من كان لهم الفضل بعد الله

في وصولي إلى ما أنا عليه،

إلى والديّ الكريمين،

مصدر القوة والدعم الدائم،

إلى من علّموني حرفاً فكانوا لي نوراً في دربي،

إلى أساتذتي الأجلاء، وزملائي الأعزاء،

إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة.

أهدي هذا العمل المتواضع تعبيراً عن الامتنان
والتقدير.

الطالب: عبد الباقي سيد أحمد

الشكر

بخالص الشكر وعظيم الامتنان
إلى أستاذنا الفاضل د. الشيخ صالح أبو القاسم،
على ما قدّمه لنا من دعم علمي وتوجيهات
قيّمة خلال فترة إعداد هذا العمل.
لقد كان لخبرته ونصائحه الأثر الكبير في
إخراج هذا البحث إلى النور.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بجزيل الشكر
والعرفان إلى كافة أساتذة قسم العلوم التجارية،
وإلى إدارة وطاقم التدريس في كلية الاقتصاد،
لما بذلوه من جهد في تعليمنا،
وتوفير البيئة العلمية المناسبة
التي ساعدتنا على النمو والتطور.

نسأل الله أن يوفق الجميع، ويجزيهم عنا خير الجزاء.

-بارك الله فيكم جميعاً-



ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التجارة الخارجية باعتبارها عملية تبادل للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، تساهم في تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال استثمار المزايا النسبية لكل دولة، وتنويع مصادر الإنتاج، وتقليل المخاطر الاقتصادية. كما تناولت الدراسة ارتباط التجارة الخارجية بتحركات رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وتأثيرها بعوامل مثل أسعار الصرف، والسياسات الجمركية، والحوافز غير الجمركية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة مكونة من العينة، مثلاً: خبراء اقتصاديين أو مستوردين . وقد هدفت الأداة إلى استقصاء آراء العينة حول أثر التكامل بين السياسات التجارية واعتماد تكنولوجيا الدفع الرقمي على أداء التجارة الخارجية.

توصلت الدراسة إلى أن تكامل السياسات التجارية مع تبني أحدث تقنيات الدفع الرقمي يشكّل عاملاً محورياً في تعزيز القدرات التصديرية للدول، ودعم النمو الاقتصادي من خلال تسريع المعاملات، وتخفيض تكاليفها، وضمان أمانها، خاصة في ظل التحولات السريعة نحو الاقتصاد الرقمي.

الكلمات المفتاحية : التجارة الدولية، التحول الرقمي، نظم الدفع الإلكتروني، التكنولوجيا المالية، التكامل الاقتصادي، السياسات التجارية، الاقتصاد الرقمي.

Abstract:

This study aimed to analyze the role of international trade as an exchange process of goods, services, and capital between countries, which contributes to improving economic efficiency by leveraging each country's comparative advantages, diversifying sources of production, and reducing economic risks. The study also addressed the link between international trade and the movement of capital and technology, as well as its sensitivity to factors such as exchange rates, customs policies, and non-tariff barriers.

The study adopted a descriptive-analytical approach, using a questionnaire as a tool to collect data from a sample composed of, for example, economists or importers. The tool aimed to explore participants' views on the impact of integrating trade policies with the adoption of digital payment technologies on the performance of international trade.

The findings indicate that aligning trade policies with the latest digital payment technologies plays a pivotal role in enhancing countries' export capabilities and supporting economic growth by accelerating transactions, reducing their costs, and ensuring their security—particularly in the context of a rapidly evolving digital economy.

Keywords: International trade, digital transformation, electronic payment systems, financial technology, economic integration, trade policies, digital economy.

الفهرس

الصفحة	قائمة المحتويات
III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
6	الفصل الأول: الإطار النظري لتأثير وسائل الدفع الحديثة على المبادلات التجارية الخارجية
7	المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكتروني
7	المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الالكتروني
8	المطلب الثاني: أنماط وأنواع وسائل الدفع الالكتروني
8	الفرع الأول: الانظمة القائمة على البطاقات البنكية
10	الفرع الثاني: أنظمة التدقيق الرقمي
10	المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الالكتروني
13	المبحث الثاني: الخلفية النظرية للتجارة الخارجية
13	المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية
16	المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية
17	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
17	المطلب الأول: الدراسات المحلية
18	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
19	المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

20	خلاصة الفصل:
21	الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري
23	المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة
23	المطلب الأول: نبذة تاريخية لتطور وتأسيس البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي 296.
24	المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة BNA متليلي
27	المطلب الثالث: أهمية الوكالة في المنطقة
28	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية (الطريقة والإجراءات)
28	المطلب الأول: طرق وأدوات الدراسة
28	الفرع الأول: منهجية الدراسة
29	الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها
29	الفرع الثالث: أداة الدراسة
32	الفرع الرابع: متغيرات الدراسة
32	الفرع الخامس: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
34	الفرع السادس: صدق وثبات الاستبيان:
37	المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها
37	الفرع الأول: النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة
40	الفرع الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج إجابات أفراد العينة
44	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
47	خاتمة
52	قائمة المصادر والمراجع
54	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	(1-2)
31	يوضح مضمون الإستبيان	(2-2)
32	متغيرات الدراسة	(3-2)
33	يوضح مقياس ليكارت الخماسي	(4-2)
33	يوضح مقياس التحليل	(5-2)
34	معاملات الثبات لمعدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان	(6-2)
35	معاملات الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان	(7-2)
36	نتائج اختبار كولموجروف- سمرنوف في توزيع البيانات.	(8-2)
37	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	(9-2)
38	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	(10-2)
39	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي للوظيفة	(11-2)
40	يوضح تصورات المستجوبين نحو فقرات فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني	(12-2)
41	يوضح تصورات المستجوبين لمحور إدارة المخاطر والأمان مرتبة حسب الأهمية	(13-2)
43	يوضح تصورات المستجوبين لمحور الأطر التنظيمية والتوافقية مرتبة حسب الأهمية	(14-2)
44	نتائج اختبار (T).	(15-2)
45	نتائج اختبار (T).	(16-2)
45	نتائج اختبار (T).	(17-2)

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة متيلي	(1-2)
37	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	(1-2)
38	توزيع أفراد العينة حسب العمر	(2_2)
39	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي للووظيفة	(3_2)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
55	الاستبيان	ملحق رقم (01)
58	نتائج spss	ملحق رقم (02)

مقدمة

أ. توطئة

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا المالية، أصبحت وسائل الدفع الحديثة تحتل مكانة محورية في تسيير العمليات التجارية، لاسيما في البيئة الدولية التي تتسم بالتعقيد والتنافسية. فقد أدى الانتقال من الوسائل التقليدية للدفع، كالتحويلات البنكية اليدوية والشيكات، إلى الوسائل الإلكترونية والرقمية، مثل الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، والعملات الرقمية، إلى إحداث تحولات جوهرية في آليات المبادلات التجارية الخارجية.

إن هذه الوسائل لا تساهم فقط في تسريع المعاملات وتقليل تكاليفها، بل تلعب أيضاً دوراً بالغ الأهمية في تقليل المخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية، كالتأخير في الدفع أو الاحتيال المالي، كما أنها تفتح آفاقاً جديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق العالمية. ومع ذلك، فإن اعتماد هذه الوسائل يطرح في المقابل تحديات تتعلق بالبنية التحتية المالية، والأطر القانونية والتنظيمية، فضلاً عن قضايا الأمن السيبراني والثقة الرقمية.

ب. إشكالية البحث:

مما سبق يمكننا طرح إشكالية البحث الأساسية التالية:

- ما مدى تأثير الدفع الإلكتروني على فعالية BNA متبلي ؟

- الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثير سرعة وفعالية خدمات الدفع الإلكتروني التي يوفرها البنك الوطني الجزائري على

حجم المبادلات التجارية الخارجية؟

- كيف تسهم خدمات الدفع الإلكتروني في تسهيل العمليات التجارية الخارجية لعملاء البنك

الوطني الجزائري؟

- إلى أي مدى يعزز مستوى الأمان في أنظمة الدفع الإلكتروني ثقة العملاء في التعاملات

التجارية الخارجية؟

- ما هو دور إدارة المخاطر في أنظمة الدفع الإلكتروني في تحفيز العملاء على توسيع نشاطهم

التجاري الدولي؟

ت. الفرضيات:

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية

قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية حاولنا إثبات صحتها من خطئها، وهي كالتالي:

- فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني التي يوفرها البنك الوطني الجزائري تمنح شكل إيجابي على حجم وسلسلة المبادلات التجارية الخارجية للعملاء.

- يساهم مستوى الأمان وإدارة المخاطر في أنظمة الدفع الإلكتروني المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري في زيادة ثقة العملاء وتعزيز مبادلاتهم التجارية الخارجية.

ث. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي:

- أهمية تجارية: الدفع الإلكتروني عنصر أساسي في تسريع التجارة الدولية.
- سياق وطني: توجه الجزائر نحو الرقمنة وتطوير الخدمات البنكية.
- ثغرات بحثية: ندرة الدراسات الميدانية حول تأثير هذه الوسائل على الوكالات البنكية المحلية.

ج. أهمية الدراسة:

- تقديم توصيات عملية للبنك الوطني الجزائري لتعزيز خدماته.
- إثراء الأدبيات البحثية حول الدفع الإلكتروني في الاقتصادات النامية.
- مساعدة صناع القرار في القطاع المصرفي على تحسين البنية التحتية الرقمية.

ح. أهداف الدراسة:

- قياس أثر وسائل الدفع الإلكتروني على المبادلات التجارية الخارجية لدى وكالة متليلي.
- تحليل مستوى استخدام العملاء لوسائل الدفع الإلكتروني.
- تقييم مدى رضا العملاء عن هذه الوسائل.
- تحديد المعوقات أمام الاعتماد الكلي على الدفع الإلكتروني.
- اقتراح آليات لتعزيز فعالية هذه الوسائل.

خ. حدود البحث:

الحدود الموضوعية: وسائل الدفع الإلكتروني وتأثيرها على المعاملات المالية الخارجية فقط، دون التطرق إلى الخدمات المحلية.

الحدود البشرية: اختصت الدراسة على عمال وكالة متليلي (296) التابعة للبنك الوطني الجزائري.

الحدود المكانية والزمنية: أجريت الدراسة في وكالة متليلي (296) التابعة للبنك الوطني الجزائري

ولاية غرداية، خلال شهر أفريل 2025م

د. صعوبات الدراسة:

- من بين أهم الصعوبات والعراقيل التي صادفناها في هذه الدراسة:
- صعوبة الحصول على البيانات الداخلية للبنك بدقة كاملة.

- تردد بعض العملاء في المشاركة أو الإفصاح عن بياناتهم.
- التغيرات التنظيمية المفاجئة خلال فترة الدراسة.
- ذ. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

بهدف معالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والرسائل ، منهج البحث: مزيج (منهج وصفي تحليلي + منهج استنباطي)

أدوات جمع البيانات:

استبيان موجه لعملاء الوكالة (ورقي وإلكتروني).

مقابلات شبه منظمة مع مديري الوكالة.

مراجعة التقارير البنكية الشهرية.

طرق التحليل:

اختبار الفرضيات إحصائياً باستخدام برنامج SPSS.

تحليل محتوى المقابلات.

أدوات جمع البيانات:

استبيان موجه لعملاء الوكالة (ورقي وإلكتروني).

مقابلات شبه منظمة مع مديري الوكالة.

مراجعة التقارير البنكية الشهرية.

طرق التحليل:

اختبار الفرضيات إحصائياً باستخدام برنامج SPSS.

تحليل محتوى المقابلات.

ر. هيكل الدراسة:

تم تناول موضوع دور إعادة الهيكلة المالية في معالجة الفشل المالي في فصلين، وكل فصل مكون من ثلاثة مباحث.

- الفصل الأول تناولنا فيه مفاهيم عامة حول وسائل الدفع الإلكتروني وتأثيرها على المعاملات المالية الخارجية فقط، دون التطرق إلى الخدمات المحلية، ودراسات سابقة حول الموضوع وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا وسائل الدفع الإلكتروني وتأثيرها على المعاملات المالية الخارجية فقط، دون التطرق إلى الخدمات المحلية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة حول موضوع.
- أما الفصل الثاني تطرقنا إلى الدراسة الميدانية، حيث في المبحث الأول تناولنا تعريف المؤسسة والطريقة والإجراءات المتبعة في دراسة الحالة، أما المبحث الثاني فتناولنا نتائج الدراسة الحالة، تفسيرها ومناقشتها وتطرقنا إلى اختبار الفرضيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري لتأثير وسائل الدفع

الحديثة على المبادلات التجارية الخارجية

تمهيد

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطوراً متسارعاً في مجال التكنولوجيا، مما انعكس بشكل مباشر على مختلف مجالات الحياة، لا سيما الجانب الاقتصادي، حيث أدت هذه التحولات إلى بروز أنماط جديدة من المعاملات التجارية والمالية. ومن بين أبرز هذه التحولات، ظهور وسائل الدفع الإلكتروني كبديل حديث وفعال لوسائل الدفع التقليدية، مما ساهم في تسهيل العمليات التجارية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

في هذا السياق، أصبحت التجارة الخارجية أكثر ارتباطاً بالتطورات الرقمية، حيث أصبح من الضروري الاعتماد على نظم دفع إلكترونية مرنة وآمنة تسهم في تسريع عمليات التبادل التجاري وتحسين كفاءتها. وهو ما يبرز أهمية التطرق إلى البعد النظري لفهم الأطر العامة لهذه الوسائل الحديثة، وكذلك الإلمام بالخلفية النظرية التي تؤثر التجارة الخارجية من حيث المفاهيم والأسس الاقتصادية التي تقوم عليها.

وعليه، سيتم في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية ذات الصلة من خلال بحثين رئيسيين، حيث خصص:

المبحث الأول لدراسة ماهية وسائل الدفع الإلكتروني من حيث المفهوم، الأنواع، والخصائص، إضافة إلى التحديات التي تواجهها،

وأما **المبحث الثاني** فيبرز الخلفية النظرية للتجارة الخارجية، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية سياسيات التجارة الخارجية إضافة إلى تأثير وسائل الدفع الإلكتروني على التجارة الخارجية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وتعقيب على الدراسات.

المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني

وسائل الدفع هي تلك الأدوات المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وتسديد الديون، وتدخل في زمرة وسائل الدفع ال جانب النقود القانونية تلك السندات القانونية وسندات القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم والتي تطورت الأشكال جديدة تعرف بوسائل الدفع الإلكتروني، وتتعدد بتنوع الخدمات المصرفية الحديثة التي تقدمها البنوك لعملائها لما لها من مميزات وخصائص تختلف عن الوسائل التقليدية للدفع¹.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني

التعريف الأول: عرف الدفع الإلكتروني على أنه " عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات"

التعريف الثاني: يقصد بوسائل الدفع الإلكتروني على أنها مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها².

المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الإلكترونية، والشبكات الالية تكوينية والبطاقات البنكية، وتتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف: المتعامل) الدافع أو المشتري (المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع البائع، شبكة البطاقات

التعريف الثالث أما التشريع الجزائري فقد عرفها من خلال قانون النقد والقرض في المادة 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت سنة 2003 على أنها³: " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل ."

1 - أبو زيد، أحمد ، الاقتصاد البنكي والنقدي، دار الكتب العلمية، سنة 2018، ص 145.

2 - خليفة، سامي ، الخدمات البنكية الإلكترونية وتطور وسائل الدفع، دار الهدى، سنة 2020، ص 77.

3 - الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق لـ 26 أوت 2003 م

أ- الأطراف المتعاملون بوسائل الدفع الإلكتروني:¹

يعد الدفع الإلكتروني أو الوفاء الإلكتروني تقنية معقدة لتحقيق أهدافها وتنفيذ التزامات مستعمليها، بما يستوجب تدخل

أطراف أخرى لخصوصية هذه التقنية التي تتم عبر دعائم الكترونية. وتتداخل ف هذه العملية ف دورها المتكاملة

مجموعة من الأطراف وهي:

مصدر والبطاقات الإلكترونية

البنك المصدر للبطاقة.

بنك التاجر .

حامل البطاقة.

التاجر الذي يقبل التعامل بها

وقد تكون الأطراف المتعاملة بها أربعة ف حال كون البنك المصدر هو البنك تاجر

المطلب الثاني: أنماط وأنواع وسائل الدفع الإلكتروني

تتنوع وظائف وسائل الدفع الإلكترونية حسب أنواعها وأنماطها، وهذا ما سنستعرضه في هذا المطلب .

الفرع الأول: الانظمة القائمة على البطاقات البنكية

البطاقات البنكية: أو البطاقات البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف

1 - Turban, E., & King, ' *Electronic Commerce: A Managerial and Social Networks Perspective*. Springer2018, p. 213.

أ - البطاقة الائتمانية: وهي البطاقة التي تمنح لحاملها سقفا ائتماني محددًا للسحب، وتقوم فكرتها على عدم الدفع المسبق للمصرف المصدر ولكن السداد المستحق على حامل البطاقة لا يتم شهر وإنما على أقساط دورية تتناسب مع دخله، ومع اعتبار المبالغ التي يحجم عن سدادها ف الفترة المحددة قرضا يتم احتساب فوائد عليه وتصدر هذه البطاقات في حدود مبالغ معينة وتتميز بأنها توفر كلا من الوقت والجهد لحاملها، وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لما يحصل عليه من دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك مخاطر عالية ف حالة عدم السداد.¹

ج- بطاقات الصرف الشهرية:

وتسمى أيضا بطاقات الخصم الشهري، أو الدفع الشهري، أو بطاقة الدين وإصدارها لا يتطلب من حاملها الدفع المسبق للمصرف المصدر ف صورة حساب جاري وإنما تتم المحاسبة معه شهر يا عن طريق إرسال المصرف المصدر للبطاقة لحاملها كشفا للحساب الشهري ويتضمن تفاصيل المبالغ المستحقة عليه نتيجة مشترياته من السلع والخدمات وكذا سحباته النقدية من آلات السحب النقدي أو المصارف كل ذلك يكون ف حدود الحد الأقصى للبطاقة، ويتطلب منه سداد هذا المبلغ خلال مدة يحددها المصرف في كشف الحسابات والتي تتراوح بين 8 ايام الى شهر وإلا حمله المصرف بفوائد تتراوح بين % 1.5 و % 1.75 أي 20 % سنويا

وتوجد أنواع أخرى من البطاقات حسب الجهة المصدرة لها وهي:

فيزا العالمية: أنشئت شركة فيزا سنة 1958 لولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعد الشركة الرائدة في نظام الدفع لعالمي وهي تمنح تراخيص للمصارف بإصدار بطاقة فيزا وهي ثلاثة أنواع الفضية الذهبية وبطاقة فيزا إلكترونية، وتحضي بالقبول من قبل أكبر المحلات التجارية كوسيلة دفع حيث بلغ عدد البطاقات التي تصدرها هذه المنظمة سنة 1996 حوالي 501.5 مليون بطاقة لتصل سنة 2005 إل 1.5 مليار بطاقة ولها 24 نقطة تعامل يقدر حجم المبيعات من خلالها ب 3.3 تريليون دولار أمريكي أما عدد أعضائها فبلغ لنفس السنة 21000 مؤسس يتوزعون على 150 بلدا

ماستر كارد:

تحتل الشركة الدولية المصدرة لها المرتبة الثانية بعد فيزا كارد، مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مقبولة لدى 9.4 مليون محل تجاري، وتصدر العديد من أنواع البطاقات مثل كاستر كارد الذهبية والفضية وأيضا الماستر كارد الخاصة برجال الأعمال . وتجدر الإشارة إلى أن كل من فيزا كارد والماستر كارد

¹ - خليفة سامي ، مرجع سيف ذكره، ص. 80-82.

عبارة عن بطاقات ائتمان تصدر من طرف منظمات عالمية ويمكن للبنوك أيضا إصدارها عن طريق الحصول على ترخيص منها

الفرع الثاني: أنظمة التدقيق الرقمي

أولاً: الشيكات الإلكترونية:

الشيك الإلكتروني هو مكافئ لشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها وهو رسالة إلكترونية موثوقة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك وبعد ذلك بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك ليكون دليلاً على قيمة الشيك فعلاً ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد من أنه قد تم فعلاً تحويل المبلغ إلى حسابه.¹

ثانياً: المقاصة الإلكترونية

حيث تقوم العديد من المصارف الآن بالمشاركة في شبكة كمبيوتر تتولى التداول الإلكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين المصارف وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة المصرفية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة، ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المصارف ويمكن هذا النظام المصارف المحلية من تقديم خدمات أفضل للعملاء حيث يمكنها التسوية الفورية من دفع وتحصيل الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها كما يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الإلكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات

المطلب الثالث: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني

أهمية وسائل الدفع الإلكتروني:

تتجلى أهمية الدفع الإلكتروني في تسهيل التعاملات التجارية الإلكترونية التي تتم عن بعد حيث تتوارى المعاملات الورقية العادية والتي يكون دورها غير فعال وغير مساهمة لتطورات التجارة الإلكترونية التي تتم عبر شبكة الإنترنت إذ لا يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة في التعاقد بين غائبين بالطرق

1 - فانت شنيب، التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني المعتمدة في الجزائر، مجلة المعلوماتية التجارية (Jinfo)، سنة 2024، ص 90.

العادية وعليه جاءت وسائل الدفع الإلكتروني لتواكب هذه التطورات ويمكن ان نبرز هذه الأهمية من خلال¹:

أولا _ الأهمية العامة:

تتمحور أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في أنها أداة وفاء مقبولة كوسيلة دفع دولية في شتى أرجاء العالم بدلا من مخاطر حمل النقود كما أنها أداة وفاء شخصية مما يوفر لها عنصر الامان حيث لا يمكن لأحد استخدامها سوى صاحبها الموقع عليها او الذي يمكنه ايقاف التعامل بها فورا او الغائها في حالة ضياعها.

تعتبر ايضا وسيلة مرنة لسداد تكاليف السفر السياحة والاسفار الصفقات التجارية الصغيرة اثناء السفر بالخارج مما يشجع على زيادة حركة السياحة التجارة بين مختلف البلدان وهذا ما يجعلها وسيلة سهلة وعلى درجة عالية من الدقة في تسوية المعاملات او اجراء المقاصة بين البنوك المختلفة بصرف النظر عن اماكن تواجدها المعاملات المستخدمة في تلك المعاملات .

ثانيا _ الأهمية بالنسبة للأطراف:

لقت وسائل الدفع الإلكتروني رواجاً هائلاً نظراً لأهميتها البالغة بالنسبة لكل طرف من الأطراف المتعاملين بها إذ أنها تسهل المعاملات التجارية التي تتم عن بعد وهذا ما جعلها محل أمان وثقة بالنسبة لهم².

1 _ بالنسبة لحامل البطاقة:

الشعور بالأمان والخصوصية: تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية وسيلة دفع جاهزة توفر على المستهلك حمل النقود وما يترتب على ذلك من مخاطر ضياعها أو سرقتها

الاستغناء عن حمل دفتر الشيكات: ان التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني يفضل بالنسبة لحاملها على التعامل بالشيكات اذ تجنبه حمل دفتر الشيكات قد يعرضه ضياعه او سرقة لمخاطر جسيمة وهذا فضلا عن ان كثيرا من التجار اولمحال ترفض قبول الشيكات .اضف الى ذلك انه في خا رج موطن المستهلك لن يكون لدفتر شيكاته فائدة تذكر

1 - Exploring intention and actual use in digital payments: A systematic review, ScienceDirect2023 .

² سالم أبوبكر، أمانة قاجة، قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني: التجربة الماليزية نموذجا - ASJPمجلة العلوم، 2020، ص. 42-56

الاستفادة من الفارق بين قيمتها المعروضة والقيمة المخزنة: قد يقوم المصدر ببيع هذه الوسائل بقيمة تقل عن القيمة المخزنة وذلك من شأنه أن يشجع المستهلك على التعامل بهذه الوسائل. أما المنفعة التي يجنيها المصدر في هذه الحالة فتكون من خلال استثمار القيمة التي تم دفعها مسبقا.

السهولة في الاستعمال: تظهر هذه الميزة من خلال ما توفره وسائل الدفع الالكترونية للمستهلك من وسيلة تخوله للوفاء بالتزاماته بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيد فيقوم بتسديد ما يترتب عليه بشكل مباشر عبر إبراز بطاقته المسبقة الدفع وتميرها في الجهاز الخاص الموجود لدى التاجر لاستقبال البطاقة وفي حالة الدفع عبر شبكة الانترنت يكفي ان يقوم المستهلك بإعطاء امر بالدفع من النقود المخزنة على الكمبيوتر الخاص به حتى تتم العملية.

2_ بالنسبة للتجار:

تعتبر وسائل الدفع الالكتروني من الوسائل التي تفيد التجار بشكل كبير وخاصة في عملية المبادلات التجاري الالكترونية إذ أن هذه الوسائل ذو اهمية بالغة بالنسبة لهم وذلك بضمان الدفع حيث يعلم التجار أن القيمة الالكترونية التي قام المستهلك بدفعها لهم قابلة للتحويل الى نقود عادية بدون أدنى شك وذلك بضمان المؤسسة التي قامت بإصدارها فلا مجال للدعاء بعد كفاية الحساب المصرفي للمستهلك او عدم وجود ائتمان خاص به.

كما تعمل على استقطاب عملاء جدد وذلك من خلال الاستفادة من الحملات الدعائية التي يوظفها مصدر النقود لاسيما بالنسبة للمؤسسات التي تقدم الخدمات. توفير الحماية الاضافية للمال وهذا من إنقاص حجم النقود السائلة لدى التجار أو للتقليل من الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في متاجرهم فضلا عن تفادي الأخطاء الواردة اثناء عملية عد النقود لكون عملياتها آلية بالكامل.

3_ بالنسبة لمصدر البطاقة:

تعتبر وسائل الدفع الالكتروني مصدرا لتوليد مداخيل إضافية اخرى تتمثل في الاستغلال المسبق للأموال التي تمثل قيمة هذه البطاقة من قبل مؤسسة الإصدار يغطي جزء منها تكاليف الاصدار والجزء الآخر يغطي تكاليف إعادة الشحن. كما يوفر الحصول على الدخل وذلك من خلال استيفاء رسوم اصدار البطاقة وتجديدها وتختلف هذه الرسوم من مصدر الى اخر وحينما يكون مستوى المنافسة عاليا بين المصدرين قد تنخفض تلك الرسوم كثيرا وربما يكون الإصدار مجانا ويكفي برسوم التجديد وقد يلغى الاثنان معا وبالتالي يقلل باب هذه المنفعة كما تحصل المؤسسة المصدرة على عائدات ناتجة عن الاستثمارات والاسهم المشغلة في اصدار وسائل الدفع الالكتروني.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للتجارة الخارجية

تُعد التجارة الخارجية أحد المحاور الأساسية في النشاط الاقتصادي الحديث، إذ تمثل الأداة التي من خلالها تتفاعل الدول مع الأسواق العالمية عبر تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال. ومع تطور الاقتصاد العالمي وتوسع العلاقات التجارية الدولية، برزت الحاجة إلى فهم الخلفيات النظرية التي تُفسر هذه المبادلات، والعوامل المؤثرة فيها، خصوصًا في ظل التحولات التكنولوجية الراهنة.¹

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على الخلفية النظرية للتجارة الخارجية من خلال ثلاثة محاور رئيسية.

أولاً، ماهية التجارة الخارجية، والتي تشمل تعريفها، خصائصها، وأهم دوافعها في الاقتصاد الحديث.

ثانياً، يتم التطرق إلى السياسات التجارية التي تعتمد عليها الدول لتنظيم مبادلاتها مع الخارج.

أما المحور الثالث، فيركز على تأثير وسائل الدفع الإلكترونية، باعتبارها من أبرز التطورات التقنية التي أثرت بشكل مباشر في بنية التجارة الدولية، من حيث السرعة، الأمان، وتوسيع فرص التبادل عبر الحدود.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

تستولي التجارة الخارجية على مكانة مهمة في العلاقات الاقتصادية لمختلف الدول، فهي تعتبر أداة لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي، ومن أجل تبين ماهية التجارة الخارجية فإن ذلك يتطلب توضيح مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها وأهميتها وأهم العوامل المؤثرة فيها.

- أولاً مفهوم التجارة الخارجية

يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والانظمة التي تعقد بين الدول ويعد هذا التعريف، بالمفهوم الواسع والأنسب لمصطلح التجارة الدولية، خاصة في وقتنا الحالي ومع تطو العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح

¹ - كريمة صراع ، واقع وفاق التجارة الالكترونية في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية

جامعة وهران 2013_ 2015 ص64

التبادل الدولي يشمل على حركات السلع والخدمات، والهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، وحركات رؤوس أموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات.

_ ثانيا أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها أهمية تتمثل فيما يلي:¹

- 1_ ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها أداة لتصريف فائض الانتاج عن حاجة السوق المحلية
- 2_ تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم انتاجها محليا
- 3_ التجارة الدولية تؤدي الى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل
- 4_ نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تقيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية.
- 5_ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب

ثالثا_ أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير سباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في اشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إضافة الى الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة إضافة الى أسباب أخرى أهمها الاتي:

- 1_ عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الانتاج بين دول العالم المختلفة، مما يتيح عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا
- 2_ تفاوت تكاليف و أسعار عوامل الإنتاج و الأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف انتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة لارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى
- 3- الفائض في الانتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه

¹ - منصوري الزين , وسائل وأنظمة الدفع والسادد الالكترونية عوامل الانتشار والنجاح , مجلة الاقتصاد الجديد ,جامعة البليدة ديسمبر 2009,ص 63.

4- السعي إلى زيادة الدخل الوطني اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية

5- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية

6- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.¹

رابعاً_العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز:

1- انتقال الأيدي العاملة

- تفاوت الأجور من دولة الى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول النادرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة

اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة

تفاوت مستوى المعيشة والحضارة مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق الأموال

2- رأس المال

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع

- سعر الخصم: اذا كانت نسبة الخصم منخفضة فانها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال

- سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان .

المطلب الثاني: سياسات التجارة الخارجية

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة

1 - شلبي، عبد الكريم. مبادئ الاقتصاد الدولي. دار المعرفة، 2018، ص. 45-60.

في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات

أولا _ تعريف:¹

ويمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة .

ثانيا _ أهداف السياسة التجارية الخارجية:

ان تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- العمل على اصلاح العجز في ميزان المدفوعات واعادته الى التوازن
- زيادة الموارد المالية للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها
- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول
- توفير أكبر قدر من الاستقلال وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات²

ثالثا_الأدوات والأساليب المستخدمة في تحقيق أهداف السياسات التجارية

تلجأ الدولة لتحقيق أهداف السياسة التجارية مستعملة عدة أدوات يمكن تقسيمها الى أدوات سعرية وكمية وأخرى تنظيمية تتمثل في:

1_الأدوات السعرية:

1 - حسين، فاطمة. "دور المزايا النسبية في تنمية الصادرات النامية"، *المجلة العربية للاقتصاد*، كلية الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، 2020، ص. 33-48.

2 - عبد الرحمن، يوسف. "أنظمة الدفع الفوري وتأثيرها على التجارة الدولية"، *مجلة التكنولوجيا المالية*، 2023، ص.

- أ- الرسوم الجمركية: تعتبر الرسوم الجمركية إحدى السياسات المهمة التي تلجأ إليها الدول في تطوير سياساتها الخارجية أما كونها سياسة تنظيمية أو اقتصادية والرسوم الجمركية هي الضريبة التي تفرضها الدولة على السلع وقد تكون تلك الرسوم على الصادرات أو الواردات إلا أنها في أغلب الأحيان تكون على الواردات بهدف الحفاظ على المنتجات المحلية
- ب- نظام الإغراق: تعرف المادة الثانية من اتفاق مكافحة الإغراق ضمن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على أنه يعتبر منتجاً ما مغرقاً إذا أدخل في تجارة بلد ما بأقل من قيمته العادية وإذا كان سعر تصدير المنتج المصدر من بلد إلى آخر أقل من السعر المماثل في مجرى التجارة العادية للمنتج المشابه حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر

2- الأدوات الكمية:

- أ- نظام الحصص: يتم بمقتضى نظام الحصص تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة فالدولة فيه تحدد كمية معينة لا يجوز استيراد كمية أكبر منها ويكون تطبيقه على الاستيراد هو أكثر شيوعاً
- ب- تراخيص الاستيراد: عادة ما يمكن تطبيق نظام الحصص مقترناً ومكملاً بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد ويتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص اذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها وقد يستعمل أيضاً لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيفرض الترخيص متى كان خاصاً بالمنتجات الغير مرغوب فيها

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1. بن يوسف، أمينة (2021)

عنوان الدراسة: أثر الدفع الإلكتروني على جودة الخدمات البنكية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن اعتماد تقنيات الدفع الإلكتروني ساهم في تحسين جودة الخدمات البنكية، خاصة من حيث السرعة والدقة.

التعليق: رغم تركيزها على الجودة داخل البنك، إلا أن هذه الدراسة تقدم أساساً مهماً لفهم الآثار الإيجابية للدفع الإلكتروني التي يمكن إسقاطها على المبادلات الخارجية.

2. غربي، عبد الحكيم (2022)

عنوان الدراسة: تأثير الابتكار المالي على أداء البنوك الجزائرية في ظل التحول الرقمي
النتائج: أشارت إلى أن البنوك التي استثمرت في الدفع الإلكتروني شهدت نمواً في تعاملاتها الدولية وتحسناً في صورتها التنافسية.

التعليق: تبرز هذه الدراسة العلاقة بين الابتكار المالي والدفع الإلكتروني وأداء البنك، وهي تدعم الإطار النظري لدراستنا

3. بوساحة، نسرين (2020)

عنوان الدراسة: مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر
النتائج: خلصت إلى أن ضعف البنية التحتية وتخوف المستهلك من المعاملات الرقمية يشكلان عائقاً كبيراً أمام تطور التجارة الإلكترونية.

التعليق: تُعد هذه الدراسة مكملّة لدراستنا من حيث تسليط الضوء على نفس الإشكالات التقنية والنفسية التي قد تواجه المبادلات التجارية الخارجية

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

4. (Chong, A. et al., 2015)

عنوان الدراسة: E-payment Adoption in Cross-border Trade: Evidence from SMEs in Asia

النتائج: بينت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد الدفع الإلكتروني تحقق مرونة أعلى في التصدير والاستيراد، بشرط توفر الدعم البنكي والتشريعي.

التعليق: هذه الدراسة ذات صلة مباشرة بدراستنا، خاصة وأنها تركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة في بيئات ناشئة.

5. (Turban, E. & King, D., 2018)

عنوان الدراسة: Electronic Commerce: A Managerial and Social Perspective :

النتائج: اعتبرت وسائل الدفع الإلكترونية أحد العوامل المحفزة للتجارة العالمية، خاصة بفضل قدرتها على تقليل الزمن والتكلفة، لكنها نبهت إلى المخاطر الأمنية المرتبطة. التعقيب: تقدم هذه الدراسة إطاراً نظرياً شاملاً يُدعم التحليل الأكاديمي لدراستنا، خاصة في الجانب المتعلق بالتحويلات الدولية.

6. (OECD Report, 2021)

عنوان التقرير: Digital Trade and E-payments in Emerging Economies :

النتائج: أشار التقرير إلى أن الدفع الإلكتروني يرفع من قدرة الدول النامية على الاندماج في التجارة الدولية، بشرط تحديث الأنظمة المالية وتشجيع الثقة. التعقيب: يُعد هذا التقرير مرجعية مهمة للدراسة الحالية لأنه يربط بين الواقع الاقتصادي للدول النامية وتطور أدوات التجارة الرقمية.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة:

توصلت الدراسات المحلية والأجنبية إلى نتائج متقاربة تؤكد على الأثر الإيجابي لوسائل الدفع الإلكتروني في تسهيل المعاملات وتحفيز المبادلات التجارية، لكنها أيضاً تشير إلى وجود تحديات تتعلق بالبنية التحتية، الأمن السيبراني، وثقة المستخدم. وبالتالي، فإن دراستنا الحالية تسعى لسد فراغ جزئي في الدراسات الجزائرية من خلال التطرق إلى أثر وسائل الدفع الإلكتروني على المبادلات الخارجية تحديداً، وليس فقط على الخدمات أو التجارة الإلكترونية المحلية.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة، سواء المحلية أو الأجنبية، يتبين أن موضوع الدفع الإلكتروني يحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين، بالنظر إلى أهميته في تسهيل العمليات البنكية والتجارية، لاسيما في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم.

وقد كشفت الدراسات المحلية عن وجود جهود متنامية في الجزائر لاعتماد الدفع الإلكتروني، غير أن هذه الجهود لا تزال تعاني من تحديات عدة، أبرزها ضعف البنية التحتية، محدودية التكوين لدى المستخدمين، وضعف الثقة في المعاملات الرقمية، وهو ما يؤثر سلبيًا على فعالية هذه الوسائل في دعم المبادلات التجارية.

أما الدراسات الأجنبية، فقد أظهرت بوضوح التأثير الإيجابي المباشر للدفع الإلكتروني على تطوير التجارة الخارجية، لا سيما في الدول التي وفرت بيئة تشريعية وتنظيمية مناسبة، إلى جانب الاستثمار في أمن المعاملات وتكوين الموارد البشرية.

ويمكن القول إن معظم الدراسات السابقة – رغم اختلاف الزوايا التي تناولت منها الموضوع – أجمعت على أن الدفع الإلكتروني يمثل أداة استراتيجية لتعزيز التبادل التجاري، وأن نجاحه يعتمد على جملة من العوامل المترابطة: التكنولوجية، البشرية، التنظيمية، والأمنية.

وعليه، فإن دراستنا الحالية تسعى إلى سد فراغ في الأدبيات المحلية من خلال التركيز على العلاقة المباشرة بين الدفع الإلكتروني والمبادلات التجارية الخارجية في السياق الجزائري، عبر دراسة ميدانية دقيقة تستهدف وكالة بنكية نشطة في هذا المجال، مما يُمكن من الخروج بنتائج واقعية وتوصيات عملية قابلة للتنفيذ.

الفصل الثاني:

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

تمهيد:

بعد عرض الجانب النظري الخاص والذي تناولنا فيه مفاهيم حول البنوك التجارية وقياس تكلفة المخاطر، وكذا أهم الدراسات السابقة.

سنتطرق في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري - وكالة متيللي 296- محاولة إبراز الجوانب المتعلقة بالموضوع، وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة؛

المبحث الثاني: طريقة الدراسة وأدواتها

المبحث الثالث: دراسة حالة ميزانية البنك الوطني الجزائري

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري، وكذا وكالة متليلي مبرزين الهيكل التنظيمي للوكالة بالإضافة أهمية الوكالة في المنطقة، ثم التطرق إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة والطرق المستعملة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية لتطور وتأسيس البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي 296.

مند نشأته سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري كل شخص طبيعي ومعنوي، وبهذا فهو يملك أكثر من 2.5 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام، ويقدم لزبائنه منتجات وخدمات بنكية، وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول وبأسعار تنافسية. يوجد أكثر من 5000 موظف يساهم في تسير العمل داخل البنك لكي يدعم كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم من خلال عروض تمويلية ملائمة ومتابعة ذات نوعية وجودة مما يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني.

يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه 212 وكالة تجارية موزعة عبر كافة التراب الوطني تشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال قصد تقديم كامل خدماته، يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقة بنكية تسهل تعاملاتهم النقدية اليومية عن طريق وضع 90 شبك بنكي آلي و138 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات وحتى خدمة الدفع الآلي لدى المحلات التجارية الكبرى.

تعريف ونشأة وكالة متليلي:

إن وكالة متليلي تعد من اللبنة الأساسية في نظام البنك الوطني الجزائري، لأنه يمكن اعتبارها هيكلًا مصغرًا لهذا الجهاز البنكي وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك، وتعتبر وكالة متليلي محل الدراسة تابعة لشبكة الاستغلال الجهوية بورقلة.

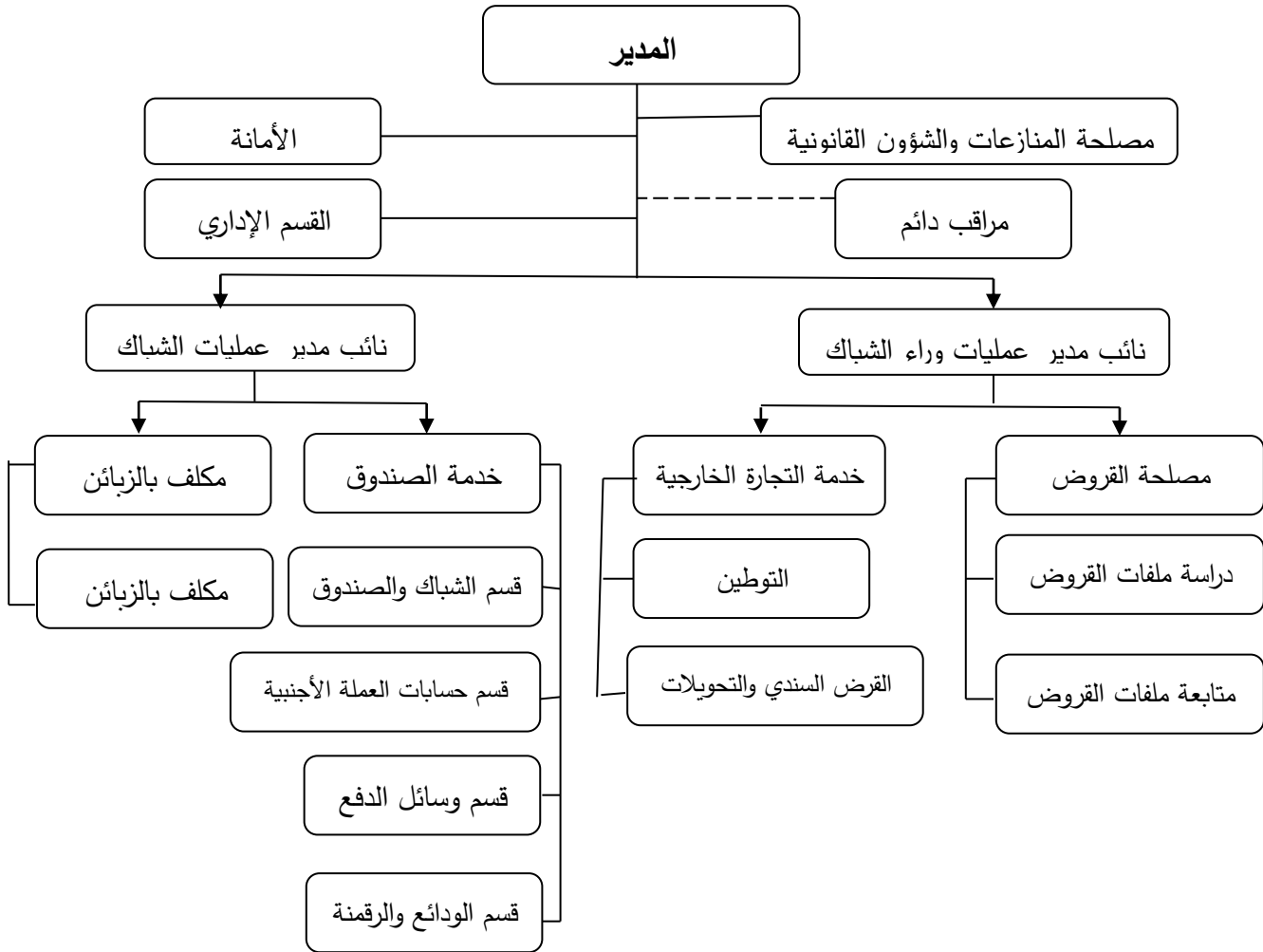
نشأة سنة 1977 تضم حاليا 09 موظفين ورقمها في التقسيم البنكي هو 296، وتسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة BNA متليلي

يرأس وكالة متليلي كأي مؤسسة أخرى، المدير الذي يعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو الذي يتخذ القرارات اللازمة والصائبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة، ويساعده في ذلك النائب المكلف بالإشراف والتنسيق في حالة غياب المدير، ويتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين وعمليات الاستغلال، كما تضم هذه الوكالة خمسة مصالح أساسية وهي: 01 مصلحة أمانة التعهدات، 02 مصلحة الصندوق، 03 مصلحة التجارة الخارجية، 04 مصلحة ترقية الزبائن، 05 مصلحة دراسة وتحليل الأخطار، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لـ BNA وكالة متليلي.

أولا: الهيكل التنظيمي لوكالة متليلي

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة متليلي



المصدر: مدير وكالة البنك الوطني الجزائري متليلي

ثانيا: مهام مصالح الوكالة

1 _ مصلحة الصندوق:

تعتبر أنشطة مصلحة الصندوق أهم الأنشطة، لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة، البنك، العملاء وتضم خمسة أقسام وهي:

أ_ قسم الشبابيك:

يتكفل هذا القسم باستقبال طلبات العملاء وتقديم المعلومات والنصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها وتتم على مستوى هذا القسم العمليات التالية:

01: إيداع و سحب النقود

02: استخراج الشيك البنكي

03: استلام وتحصيل الشيكات الخاصة بالوكالة أو بغير الوكالة

ب _ قسم التحويل:

يتكلف هذا القسم بتنفيذ أوامر التحويلات المقدمة من طرف العملاء لفائدة حسابات أخرى، وتنقسم التحويلات حسب جهة التحويل إلى ثلاثة أنواع:

01: التحويل داخل الوكالة: إذا كانت عملية التحويل داخل نفس الوكالة من حساب عميل لأخر فالبنك لا يفرض هنا عمولة.

02: التحويل خارج الوكالة: أي إلى وكالة أخرى للبنك الوطني الجزائري يفرض البنك عمولة إذا كان التحويل تلغرافي و المقدرة ب 468.00 د ج.

03: التحويل خارج البنك: أي أن المحول ليس عميل لدى البنك الوطني الجزائري وهنا يفرض البنك عمولة سواء كان التحويل عادي أو تلغرافي، وتتم عملية التحويل من خلال وثيقة إثبات ضرورية بحدوث "أمر التحويل " يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بالمحول و المحول له .

ج _ قسم عمليات الاستقبال:

يقوم هذا القسم باستقبال كافة الأوراق التجارية الخاصة بالوكالة والقيم الموضوعة بصندوقها .

د _ قسم التغطية و المقاصة:

هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق خدمات البنك الأخرى، و يقوم هذا القسم بمعالجة ومتابعة الأوراق التجارية غير المدفوعة.

و _قسم اليومية والمحاسبة الإحصائية ووضعيات الحسابات:

يتكفل هذا القسم بالتسجيل اليومي لجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام والتأكد من دقة البيانات المسجلة وإصلاح الأخطاء إن وجدت.

2 _ مصلحة دراسة وتحليل الأخطار:

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث تقوم على دراسة طلبات القروض بعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعهدات.

وتأخذ بالمقابل ذلك الضمانات التي يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف والحسابات اليومية للوكالة.

3 _ مصلحة أمانة التعهدات:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات (فتح، تغيير، غلق، اعتراضات، مصادر موثقة... الخ)

كما تجمع ضمانات القروض وترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال وتسهر على متابعة القروض الممنوحة وإنجاز العملية المتعلقة بها وتقوم بمعالجة عملية المحفظة التجارية والمالية.

4 _ مصلحة ترقية الزبائن:

تقوم بدراسة السوق ومحيط البنك والاطلاع على الجديد فيه ومحاولة جلب أكبر عدد من الزبائن ويبرز نشاط هذه المصلحة كلما تعددت نشاطاتها واتسعت دائرة اختصاصاتها.

5 _ مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية (الاعتماد المستندي) كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء العملة أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو تهريبها.

المطلب الثالث: أهمية الوكالة في المنطقة

أولاً: الموقع الجغرافي للوكالة

للموقع الجغرافي بالنسبة للوكالة دورا هاما في تنمية المنطقة، ذلك أنها تمتد خدماتها إلى خمس بلديات والمتمثلة في بلدية متليلي الشعانبة، بلدية سبب، بلدية زلفانة، بلدية المنصورة وبلدية حاسي لفحل، مما يزيد الحصة السوقية للوكالة لترويج منتجاتها، وكذا نشر الوعي المصرفي من خلال غرس فكر التعامل مع المصارف، والاستفادة من جميع المنتجات المقدمة من طرف الوكالة، فهذه المناطق تعتبر في نظر الوكالة فرص لا بد من استغلالها، مما انجر عنه استقطاب عدد كبير من الزبائن، الشيء الذي أدى إلى ظهور حركية كبيرة في الأموال والأشخاص، أي المساهمة في دفع عجلة التنمية بهذه المناطق

ثانياً: الخدمات المقدمة

للوكالة دور مهم في تنشيط المعاملات التجارية، وتمويل المشاريع في البلديات السابق ذكرها، وذلك من خلال منح القروض الاستثمارية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية، وخاصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما القروض المدعمة حيث مولت الوكالة إلى غاية سنة 2017 مايلي:

- في إطار ANSEJ مولت الوكالة 327 مشروع بمبلغ يفوق 500 مليون دج
- في إطار CNAC مولت الوكالة 127 مشروع بمبلغ يفوق 220 مليون دج
- في إطار ANGEM مولت الوكالة 98 مشروع بمبلغ يفوق 68 مليون دج
- بالإضافة إلى خدمات المرافقة والاستشارة للمشاريع الممولة، كتقديم كفالات الصفقات العمومية، حيث وصل عدد الكفالات الممنوحة من سنة 2013 إلى 2017 إلى 1117 كفالة.
- كما تقدم الوكالة خدمات تمكن من تسهيل الولوج إلى المنتجات المتاحة من فتح الحساب، إلى خدمات الرقمنة والتي تشمل بطاقات الائتمان، الدفتر الإلكتروني، الدفع الإلكتروني، خدمات البنك الإلكتروني
- حيث في سنة 2017 بلغ عدد البطاقات البنكية الموزعة 1589 بطاقة؛
- بلغ عدد المشتركين في الدفع الإلكتروني 148 زبون ويعود سبب انخفاض المشتركين إلى نقص الوعي المصرفي خصوصا في هذه الخدمة لكونها حديثة انطلقت في أكتوبر 2016؛
- بلغ عدد المشتركين في البنك الإلكتروني 78 مشترك ويعود سبب انخفاض المشتركين إلى حداثة الخدمة التي انطلقت في مارس 2017؛

أما بالنسبة للتجار فقد أبرمت الوكالة 18 عقدا فيما يخص جهاز الدفع النهائي الالكتروني "TBE" منها جهاز واحد ساري المفعول في أحد المحلات التجارية.

أما بخصوص دفتر التوفير بدون فوائد، ودفتر التوفير المستقبلي فقد حضيا بقبول عام من طرف زبائن المنطقة حيث بلغ عدد حسابات دفتر التوفير 2375 حساب، أما دفتر التوفير المستقبلي الخاص بالقصر فقد بلغت عدد الحسابات فيه إلى 27 حساب وهذا لان المنتج حديث أنشئ في شهر فيفري 2016.

أما بالنسبة لمساهمة الوكالة في الجانب البشري فهي تشغل 9 موظفين بنكيين، بالإضافة 4 أعوان في أعمال شبه بنكية، وتهدف الوكالة إلى الرفع من عدد الموظفين تطبيقا للسياسة العامة للبنك. كذلك تساهم الوكالة في التأطير الأكاديمي من خلال مساعدة الطلبة الجامعيين في إعداد البحوث، وتقارير تربص، ومذكرات التخرج، وتقديم جميع التسهيلات، من قوائم مالية وإحصائيات.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية (الطريقة والإجراءات)

سننطلق في هذا المبحث إلى توضيح الجوانب الخاصة بمنهجية الدراسة وإجراءاتها المتبعة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث سيتم وصف مجتمع الدراسة وعينتها، والمراحل المختلفة لتصميم أداة الدراسة التي تم الاعتماد عليها لجمع البيانات والمعلومات حول الموضوع، كم يتم أيضاً عرض مجريات التحكيم وطرق التحقق من الصدق والثبات، وكذا عرض مختلف المعالجات الإحصائية المستخدمة للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من الفرضيات.

المطلب الأول: طرق وأدوات الدراسة

الفرع الأول: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تؤثر وسائل الدفع الإلكترونية على المبادلات التجارية الخارجية تؤثر وسائل الدفع الإلكترونية على المبادلات التجارية الخارجية، دراسة حالة بنك الوطني الجزائري، ولبلوغ هذا الهدف فقد تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الخلفية النظرية للموضوع، أما في الجانب الميداني من الدراسة فقد تم الاعتماد فيه على أسلوب دراسة الحالة وهذا من خلال تصميم الاستبيان، وقد تم توزيع استبيانات في شكلها النهائي بغرض جمع بيانات تفيد في حل إشكالية البحث، حيث تم تجميعها ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package)

SPSS (for Social Science) النسخة رقم 22، والاستعانة أيضا ببرنامج Excel، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات ترجمت إلى نتائج وتوصيات تدعم موضوع الدراسة.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من مختلف العاملين بالبنك الوطني الجزائري، وقد تم اختيار عينة عشوائية ميسرة بلغت 46 مفردة.

الفرع الثالث: أداة الدراسة

من خلال طبيعة الدراسة وطبيعة البيانات والمعلومات المراد الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة فقد انصب الاهتمام على:

- **الاستبيان:** حيث تمثل الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها بحيث تم تصميمه بغرض جمع البيانات الأولية من أفراد العينة، وقد تم الاعتماد في تصميم الاستبيان على عدد من الدراسات السابقة وتم عرضه على عدد من الأساتذة المتخصصين لتحكيمه، وبعد تعديله تم توزيع 50 على أفراد عينة الدراسة، وذلك خلال شهر افريل من سنة 2025، إذ تم استرجاع 47 استبيان، وخلص عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل إلى 46 استبيان، أي ما نسبته 93% من إجمالي مجتمع الدراسة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (02-01): يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان:

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستثمارات الموزعة	50	100%
عدد الاستثمارات المسترجعة	47	94%
عدد الاستثمارات غير المسترجعة	3	03%
عدد الاستثمارات الملغاة	01	02%
عدد الاستثمارات المقبولة	46	92%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا عن نتائج الاستبيان.

الجدول السابق يبين أن العدد الإجمالي الذي تم استعادته من الاستبيانات التي وزعت هو: (46) استبيان، وهذا العدد يشكل ما نسبته (94%) من العدد الموزع والبالغ (50) استبيان، عدد الاستبيانات

المستبعدة كانت (01) استبيان في حين نجد أن الاستبيانات الخاضعة للتحليل بلغ عددها (54) بنسبة (90%) من أفراد عينة الدراسة، كما أن عدد الاستبيانات الغير مسترجعة بلغ (03)، أي ما نسبته (3%) من أفراد عينة الدراسة.

يهدف هذا الاستبيان تحديد مدى تؤثر وسائل الدفع الإلكترونية على المبادلات التجارية الخارجية تؤثر وسائل الدفع الإلكترونية على المبادلات التجارية الخارجية، دراسة حالة بنك الوطني الجزائري، فقد تم إعداد الاستبيان انطلاقاً من الأسئلة والفرضيات المطروحة في بعض الاستبيانات التي تتمحور حول نفس متغيرات الدراسة والتي تم الاستئناس بها في عملية تصميمه. حيث مرّ تصميم الاستبيان قبل الشروع في عملية توزيعه بالمراحل التالية:

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات: وهذا استناداً على مراجعة دراسات سابقة ذات صلة.

- عرض الاستبيان على المشرفين من أجل تقييم مدى ملائمة جمع البيانات، وتعديله الأولي حسب توجيهاتهم.

- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بتقديم النصح والإرشاد من تعديل وحذف ما يلزم.

- توزيع الاستبيان بشكله النهائي على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وذلك بعد أخذ الموافقة من المشرفين.

وقد تم تقديم هذا الاستبيان بفقرة تعريفية حتّى فيها الموظفين على التعاون والصدق في الإجابة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء:

وقد تم تقديم هذا الاستبيان بفقرة تعريفية حتّى فيها الموظفين على التعاون والصدق في الإجابة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يحتوي على البيانات الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة ويتكون من 3 فقرات تخص: المؤسسة، الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمية للوظيفة.

الجزء الثاني: يحتوي على محاور الدراسة:

أ- المحور الاول: فعالية سرعة الدفع الإلكتروني ويتكون من 04 فقرات

ب- المحور الثاني: إدارة المخاطر والأمان ويتكون من 04 فقرات.

ج- المحور الثالث: الأطر التنظيمية والتوافقية ويتكون من 04 فقرات

الجدول رقم (02-02): يوضح مضمون الاستبيان

المحاور	رقم الفقرات
فعالية سرعة الدفع الإلكتروني	(04-01)
إدارة المخاطر والأمان	(08-05)
الاطر التنظيمية والتوافقية	(12-09)

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على الاستبيان (أنظر الملحق رقم 02)

بالإضافة إلى بعض الأدوات التدعيمية التي تم الاعتماد عليها للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة تمثلت فيما يلي:

- المقابلة الشخصية والملاحظة: الملاحظة هي من أهم وسائل جمع البيانات وهي إحدى أركان العملية، فالعلم يبدأ بالملاحظة ثم يعوج إليها مرة أخرى لكي يتحقق من صحة النتائج التي توصل إليها.

وتعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع البيانات والمعلومات في دراسة الافراد والجماعات، كما انها تعد من أكثر الوسائل شيوعا وأهمية في جمع المعلومات، اعتمدت على المقابلة لتتيح لي الفرصة لتفاعل المباشر مع المشاركين، مما يساعد على فهم أعمق للواقع التنظيمي، والوقوف على تفاصيل لا يمكن الاجابات المغلقة في الاستمارة أن تعكسها بدقة كما ان الحوار المباشر يسمح بتوضيح اي استفسارات قد تطرأ لدى المبحوثين، ويضمن الحصول على اجابات أكثر بدقة وتفصيلا، مما يعزز جودة النتائج التي تسعى الدراسة إلى الوصول إليها، والملاحظة أيضا هي من أهم وسائل جمع البيانات وهي إحدى أركان العملية، فالعلم يبدأ بالملاحظة ثم يعوج إليها مرة أخرى لكي يتحقق من صحة النتائج التي توصل إليها.

-وثائق الدراسة: تم الاعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة والتي وفرت لنا بعض المعطيات والبيانات الضرورية للبحث، حيث تمثلت في بيانات حول الهيكل التنظيمي للمؤسسة بمختلف مصالحها المقدمة، وبعض معلومات حول طبيعة نشاط المؤسسة ووظائفها.

الفرع الرابع: متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على متغيرين للدراسة وهما المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك موضح في الجدول رقم (02-03).

الجدول رقم (2-3): متغيرات الدراسة

الاسم	المتغيرات
وسائل الدفع الإلكتروني	المتغير المستقل
المبادلات التجارية الخارجية	المتغير التابع

المصدر: من إعداد الطالبين

الفرع الخامس: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قد جرت معالجة البيانات المتحصل عليها من الاستبيان الموزع على أفراد عينة الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعي (SPSS)، وذلك بهدف تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، فقد قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار 22، وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري:** لتحديد أهمية الدراسة النسبية لاستجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه محاور وأبعاد الدراسة.
- **التكرارات والنسب المئوية:** ذلك لوصف الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة.
- **اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):** لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.
- **معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient):** لقياس صدق الفقرات ولقياس قوة الارتباط والعلاقة بين المتغيرين: فإذا كان المعامل قريب من (+1) فإن الارتباط قوي وموجب (طردى)، وإذا كان قريب من (-1) فإن الارتباط قوي وسالب (عكسي)، وكلما قرب من (0) يضعف إلى أن ينعدم.

• اختبار كولومجروف - سمرنوف (1- Sample K-S): لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

• اختبار **t-test** لاختبار العينات المستقلة. لمعرفة أثر المتغير المستقل حول في متغيرات الدراسة. وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي (Likert) حيث يعتبر هذا المقياس من أكثر المقاييس شيوعا بحيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على خيارات محددة وهذا المقياس مكون غالبا من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى اختيار واحد منها وهي خمسة خيارات كما هو موضح في الجدول رقم (04-II) حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى، أي أنه تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04-02): يوضح مقياس ليكارت الخماسي:

التصنيف	موافق بشدة	موافق	موافق نوعا ما	غير موافق	غير موافق بشدة
النقاط	5	4	3	2	1
الدرجة	5-4.2	4.19-3.4	3.39-2.60	2.59-1.80	1-1.79

واستنادا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات حسب مستوى الأهمية وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (05-02) يوضح مقياس التحليل

مرتفع	متوسط	منخفض
3,67 فأكثر	3,66-2,34	2,33-1

حيث تم اعتماد هذا المقياس على أساس: $\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد المستويات}}$

$$3 = \frac{(1-5)}{3} = \frac{4}{3} = 1,33, \text{ حيث أن عدد المستويات} = 3$$

وبناءً عليه فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من 3.67 فيكون مستوى مرتفعاً (ويعني موافقة عالية لأفراد العينة على العبارة) أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي من 2.34-3.66 فيكون المستوى متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي من 1-2.33 فيكون المستوى منخفض.

الفرع السادس: صدق وثبات الاستبيان:

وللتأكد من مدى صدق وصلاحيّة استمارة الاستبيان وكأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية، التي تم اختبارها ثم عرضها على عدد من المحكمين بلغ عددهم (03) من أعضاء الهيئة التدريسية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، وقد استجيب لآراء السادة المحكمين وتعديل ما يجب تعديله في ضوء مقترحاتهم.

ثبات أداة الدراسة: يقصد به أنه عند إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية على نفس أفراد العينة في فترتين مختلفتين وفي الظروف نفسها فنحصل على نفس النتائج السابقة. وفي الظروف نفسها وقد تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتأكد من الثبات الكلي للاستبيان ودرجة الاتساق الداخلي بين فقراته.

أ- اختبار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة: باستخدام معامل ألفا كرونباخ، لقياس مدى ثبات محاور الاستبيان، والاتساق الداخلي لفقراته والنتائج ممثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-06): معاملات الثبات لمعدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
فعالية سرعة الدفع الإلكتروني	04	0.801
إدارة المخاطر والأمان	04	0.677

* أنظر الملحق رقم 01

الأطر التنظيمية والتوافقية	04	0.900
جميع الفقرات	12	0.616

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02)

من خلال الجدول رقم (02-06) معامل الثبات العام للاستبيان عال حيث بلغ (0.616) كما تراوحت معاملات الثبات للمحاور بين (0.677 الى 0.900) حيث كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60%) وهذا يدل أن الاستبيان بجميع محاوره يتمتع بدرجة من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

ب- قياس الصدق البنائي للمجالات: حيث يبين الجدول رقم (06) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لجميع فقرات المجال.

الجدول (02-07) معاملات الارتباط بين معدل كل محور مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

عنوان المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
فعالية سرعة الدفع الإلكتروني	0.835	0.00
إدارة المخاطر والأمان	0.736	0.00
الأطر التنظيمية والتوافقية	0.721	0.00

جميع الفقرات

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02)

من خلال الجدول رقم (02-07) يتضح أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية (0.05) ويبين أن معاملات الارتباط كانت مرتفعة بالنسبة لكل محور، إذ أن معامل الارتباط بين المحور الأول فعالية سرعة الدفع الإلكتروني " والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة (0.835) وهي درجة مرتفعة.

أما معامل الارتباط بين المحور الثاني " " والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة (0.736) وهي أيضا درجة مرتفعة.

أما معامل الارتباط بين المحور الثالث " " والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان كان بدرجة (0.721) وهي أيضا درجة مرتفعة.

ج- توزيع البيانات: تم إجراء اختبار كولموجروف- سمرنوف لمعرفة هل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، حيث قمنا بتحديد الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية H_0 : البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة H_1 : البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم (02-08) نتائج اختبار كولموجروف- سمرنوف في توزيع البيانات.

القسم	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	فعالية سرعة الدفع الإلكتروني	04	0.260	0.462
الثاني	إدارة المخاطر والأمان	04	0.267	0.436
الثالث	الأطر التنظيمية والتوافقية	04	0.206	0.402
	جميع الفقرات	12	0.305	0.423

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 03)

من خلال الجدول رقم (02-08) يتضح أن قيمة Z للمحور الأول تساوي (0.260)، وأن مستوى الدلالة يساوي (0.462) أي أنها دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، كما يتضح أن قيمة Z للمحور الثاني تساوي (0.267)، وأن مستوى الدلالة يساوي (0.436) أي أنها دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) كما يتضح أن قيمة Z للمحور الثالث تساوي (0.206)، وأن مستوى الدلالة يساوي (0.402) أي أنها دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ويتضح من الجدول أيضا أن قيمة مستوى الدلالة لجميع الفقرات أكبر من (0.05) أي (Sig<0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبناءً عليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، حيث يتجه تحليلنا نحو الطرق المعلمية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

في هذا المطلب سيتم عرض نتائج الدراسة المتحصل عليها من خلال معالجة البيانات ببرنامج SPSS، ثم تحليلها ومناقشتها*.

الفرع الأول: النتائج المتعلقة بخصائص أفراد عينة الدراسة

2-توزيع أفراد العينة تبعا للجنس: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (02-09) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة %
ذكر	29	%63
أنثى	17	%37
المجموع	46	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS، (أنظر الملحق رقم 02)

الشكل رقم (02-02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس



*كل ما سيتم عرضه

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات جدول نتائج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-09) نلاحظ أن 29 مفردة من مجموع أفراد العينة تتمثل في الذكور بنسبة (63%) و 17 مفردة من حجم العينة تتمثل في الإناث بنسبة (37%)، ويعد ذلك في تقديرنا إلى دخول المرأة ميدان المال والأعمال.

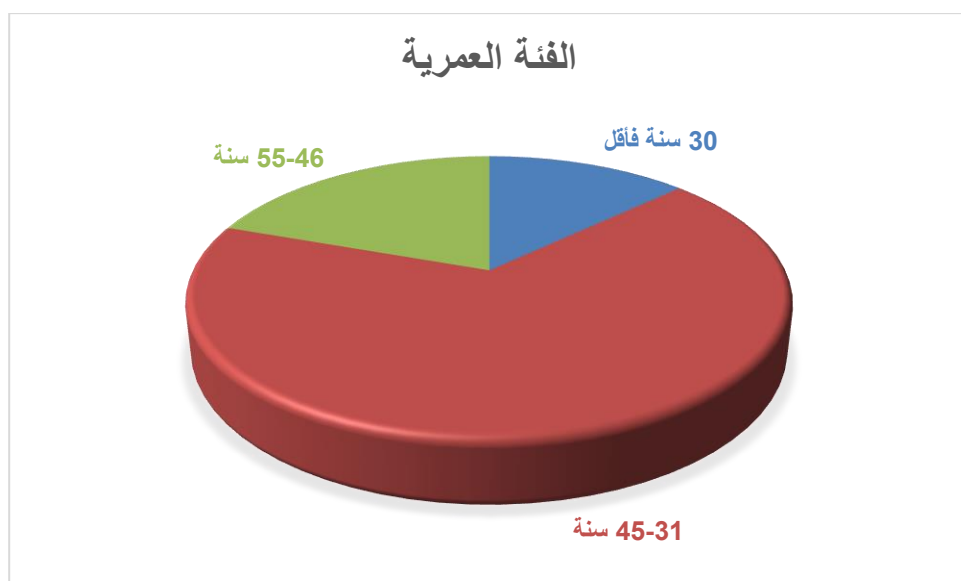
02- توزيع أفراد العينة تبعا للفئة العمرية: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (02-10) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

البيان	التكرار	النسبة %
30 سنة فأقل	06	19%
من 31 إلى 45 سنة	31	67%
46-55 سنة	9	19%
المجموع	46	100 %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02).

الشكل رقم (02-03): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-10) ان غالبية المشاركين في الدراسة ينتمون إلى الفئة العمرية المتوسطة (31 - 45 سنة) ب 31 مفردة حيث تشكل بنسبة (67%)، وتمثل أقل لفئات العمرية الأصغر والأكبر (30 سنة فأقل) والفئة العمرية الأكبر (46-55 سنة) ممثلان نسب أقل، حيث 19 فردا بنسب (19 %)، ونستنتج أن اغلبيه العملاء المستجوبين من الفئة الشبانية وهي الفئة الأكثر استخداما لوسائل الدفع الإلكتروني.

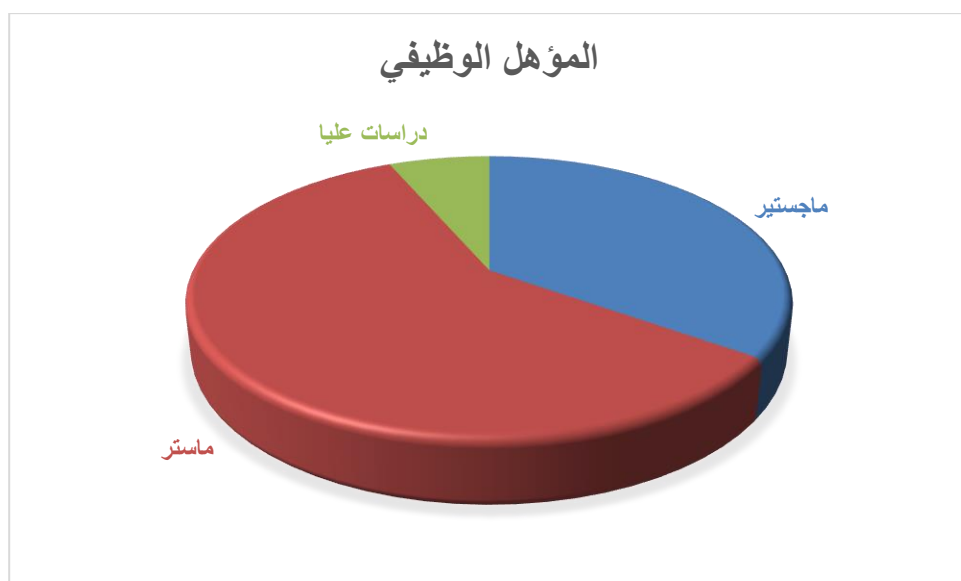
03- توزيع أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي للوظيفة: وهي موضحة كآلاتي:

الجدول رقم (02-11) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي للوظيفة

البيان	التكرار	النسبة %
ماجستير	16	35%
ماستر	27	59%
دراسات عليا	03	6%
المجموع	46	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02).

الشكل قم (02-04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي للوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بان رقم (02-11) بأن 27 فرد بنسبة (59%) من أفراد العينة هم من لديهم مؤهل جامعي ومستوى ماستر، وتليها مستوى ماجستير 16 فردا بنسبة (35%)، وفي الأخير مستوى دراسات العليا 03 فردا بنسبة (6%)، نستنتج ان المؤسسة لديها مستوى عال في تعزيز احتمالية فهمهم واستخدامهم الفعال لوسائل الدفع الالكتروني، قد يساهم في تسريع وتيرة التحول الرقمي المؤسسات.

المطلب الثاني: عرض وتحليل ومناقشة نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة

يهدف هذا الجزء إلى عرض نتائج استخدام بعض الأدوات الإحصائية المتمثلة في المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، في تحليل إجابات وآراء الأفراد حول ما جاء من فقرات في الاستبيان.

أولاً: نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني:

تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للعبارات من وجهة نظر العاملين بالمؤسسة، ودرجة موافقتهم عليها، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (02-12) يوضح تصورات المستجوبين نحو فقرات فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	أتمكن من إتمام معاملات التبادل	4.0652	0.82737	مرتفعة	04

				الخارجي عبر خدمات البنك الإلكتروني (الإنترنت/التطبيق) بسرعة أعلى.	
03	مرتفعة	0.54196	4.1304	02 زمن التسوية والدفع عبر القنوات الرقمية أقل من الطرق التقليدية (شيكات/تحويل مصرفي تقليدي).	
01	مرتفعة	0.66376	4.2174	03 يتيح لي النظام الرقمي تتبع حالة المدفوعات ومعرفة المستفيد النهائي في الوقت الحقيقي.	
02	مرتفعة	0.73950	4.1739	04 تُحسّن خدمات الدفع الفوري (Instant Payment) من تدفق السيولة النقدية لدي.	
/	مرتفعة	0.53939	4.1196	المعدل العام	

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يظهر الجدول أعلاه أن المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة مرتفعة حول البنود المتصلة بمحور "فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني" الذي جاء بمتوسط حسابي (4.1196) وانحراف معياري (0.53939) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (03): "يتيح لي النظام الرقمي تتبع حالة المدفوعات ومعرفة المستفيد النهائي في الوقت الحقيقي" بمتوسط حسابي قدر بـ (4.2174)، وتليها المرتبة الثانية الفقرة (04) "تُحسّن خدمات الدفع الفوري (Instant Payment) من تدفق السيولة النقدية لدي" بمتوسط حسابي بلغ (4.1739)، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (02) "زمن التسوية والدفع عبر القنوات الرقمية أقل من الطرق التقليدية (شيكات/تحويل مصرفي تقليدي)". بمتوسط حسابي بلغ (4.1304)، وتليها في المرتبة الأخيرة الفقرة (04) "أتمكن من إتمام معاملات التبادل الخارجي عبر خدمات البنك الإلكتروني (الإنترنت/التطبيق) بسرعة أعلى". بمتوسط حسابي قدر بـ (4.0652)، تشير نتائج أن أفراد الدراسة لديهم تصور إيجابي للغاية حول فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني في تسهيل معاملات التبادل الخارجي عبر البنك الوطني الجزائري، ويتفق أفراد العينة أن الخدمات الإلكترونية تسرع العمليات وتقلل من زمن السيولة وتوفر إمكانية تتبع المدفوعات في الوقت الفعلي وتحسن من تدفق السيولة النقدية.

ثانياً: نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور إدارة المخاطر والأمان

تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للعبارات من وجهة نظر العاملين بالمؤسسة، ودرجة موافقتهم عليها، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (02-13) يوضح تصورات المستجوبين لمحور إدارة المخاطر والأمان مرتبة حسب الأهمية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	أشعر بدرجة عالية من الأمان عند استخدام خدمات البنك الوطني الجزائري للدفع الإلكتروني في التبادل الدولي.	3.9130	0.86477	مرتفعة	04
02	آليات التحقق المتعدد (OTP) ، توثيق بيومتري (كافية لمنع عمليات الاحتيال.	4.2174	0.69644	مرتفعة	02
03	يساهم ضمان المدفوعات الرقمية في تقليل مخاطر عدم الوفاء بشروط العقود.	4.0870	0.75502	مرتفعة	03
04	أتيقن من سرية البيانات المالية وحمايتها وفق معايير البنك والهيئات الرقابية.	4.2174	0.72765	مرتفعة	01
المعدل العام		4.0652	0.69609	مرتفعة	/

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يظهر الجدول أعلاه أن المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة مرتفعة حول البنود المتصلة بمحور "إدارة المخاطر والأمان" الذي جاء بمتوسط حسابي (4.0652) وانحراف معياري (0.69609) حيث جاءت في المرتبة الاولى الفقرة (04): "أتيقن من سرية البيانات المالية وحمايتها وفق معايير البنك والهيئات الرقابية" بمتوسط حسابي قدر بـ (4.2174)، وتليها المرتبة الثانية الفقرة (02) " آليات التحقق المتعدد (OTP) ، توثيق بيومتري (كافية لمنع عمليات الاحتيال " بمتوسط حسابي بلغ (4.2174)، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (03) " يساهم ضمان المدفوعات الرقمية في تقليل مخاطر عدم الوفاء بشروط العقود." بمتوسط حسابي بلغ (4.0870) ، وتليها في المرتبة الاخيرة الفقرة (04) "أشعر بدرجة عالية من الأمان عند استخدام خدمات البنك الوطني الجزائري

للدفع الإلكتروني في التبادل الدولي "بمتوسط حسابي قدر بـ (3.9130)، تشير النتائج إلى أن المشاركين في الدراسة لديهم مستوى ثقة مرتفع في إدارة الأمان والمخاطر المتعلقة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني للبنك الوطني الجزائري في التبادل الدولي. هناك اتفاق عام على كفاية آليات التحقق المتعدد، ودور ضمان المدفوعات الرقمية في تقليل مخاطر عدم الوفاء بالعقود، والثقة في سرية وحماية البيانات المالية.

ثالثاً: نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول محور الأطر التنظيمية والتوافقية

تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان الأهمية النسبية للعبارات من وجهة نظر العاملين بالمؤسسة، ودرجة موافقتهم عليها، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (02-14) يوضح تصورات المستجوبين لمحور الأطر التنظيمية والتوافقية مرتبة حسب الأهمية

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
01	متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) في الخدمات الرقمية معقولة وغير معرّقة لنشاطي.	4.1304	0.85916	مرتفعة	01
02	معايير حماية البيانات (GDPR/PDPA) لا تشكل عائقاً لتبادل المعلومات المالية مع شركاء خارجيين.	4.1087	0.70642	مرتفعة	02
03	تكامل نظام الدفع الإلكتروني في البنك مع الأنظمة الدولية يسهل عليّ التعامل مع مصارف أجنبية.	3.9348	0.99782	مرتفعة	03
04	تشجع السياسات الحكومية وجهود البنك على تطوير وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني للتجارة الخارجية.	3.8261	0.87697	مرتفعة	04
المعدل العام		3.9783	0.80937	مرتفعة	/

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه يظهر الجدول أعلاه أن المستجوبين من أفراد عينة الدراسة قد أظهروا موافقة مرتفعة حول البنود المتصلة بمحور "الأطر التنظيمية والتوافقية" الذي جاء بمتوسط حسابي (3.9783) وانحراف معياري (0.80937) حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة (01): "متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) في الخدمات الرقمية معقولة وغير معقدة لنشاطي". بمتوسط حسابي قدر بـ (4.1304)، وتليها المرتبة الثانية الفقرة (02) "معايير حماية البيانات (GDPR/PDPA) لا تشكل عائقاً لتبادل المعلومات المالية مع شركاء خارجيين" بمتوسط حسابي بلغ (4.1084)، وتليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (03) "تكامل نظام الدفع الإلكتروني في البنك مع الأنظمة الدولية يسهل علي التعامل مع مصارف أجنبية". بمتوسط حسابي بلغ (3.9348)، وتليها في المرتبة الأخيرة الفقرة (04) "تشجع السياسات الحكومية وجهود البنك على تطوير وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني للتجارة الخارجية". بمتوسط حسابي قدر بـ (3.8261)، تشير النتائج إلى أن العملاء راضون عن الأطر التنظيمية والتوافقية المتعلقة بوسائل الدفع الإلكتروني في البنك، مع وجود بعض المجالات الطفيفة التي يمكن التركيز عليها لتحسين تجربة العملاء بشكل أكبر.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات:

بعد استعراض نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة الدراسة بشأن بعض المحاور إلى أي مدى تؤثر وسائل الدفع الإلكترونية على المبادلات التجارية الخارجية؟ دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري - وكالة متليلي 296- سنقوم الآن باختبار الفرضيات التي تقيس مجموعة من العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وذلك استناداً للإجابات والنتائج المتحصل عليها.

الفرضية الفرعية الأولى: فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني التي يوفرها البنك الوطني الجزائري تمنح شكل إيجابي على حجم وسلاسة المبادلات التجارية الخارجية للعملاء.

جدول رقم (02-15): نتائج اختبار (T).

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	القيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	المتوسط المقياس	الخطأ المعياري
-----------------	-------------------	--------------	-------------------	-----------------------	-----------------	----------------

المحور الأول	4.1196	0.53939	45	10.077	0.000	1.11957	0.7953
-----------------	--------	---------	----	--------	-------	---------	--------

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02).

من خلال الجدول (02-15) يمكن لنا ان قيمة المتوسط الحسابي بلغت 4.1196 وانحراف معياري قدر 0.53939 لكل عبارات محور الاستبيان في دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري - وكالة متليلي -296، كما بلغت القيمة T المحسوبة 10.077 عند القيمة الاحتمالية sig 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، مما يعني قبول فرضية التي تنص فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني التي يوفرها البنك الوطني الجزائري تمنح شكل إيجابي على حجم وسلاسة المبادلات التجارية الخارجية للعملاء.

الفرضية الفرعية الثاني: يساهم مستوى الأمان وإدارة المخاطر في أنظمة الدفع الإلكتروني المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري في زيادة ثقة العملاء وتعزيز مبادلاتهم التجارية الخارجية.

جدول رقم (02-16): نتائج اختبار (T).

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	القيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	المتوسط المقياس	الخطأ المعياري
المحور الأول	4.0652	0.9609	45	10.379	0.000	1.06522	0.10263

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02).

من خلال الجدول (02-16) يمكن لنا ان قيمة المتوسط الحسابي بلغت 4.0652 وانحراف معياري قدر 0.9609 لكل عبارات محور الاستبيان في دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري - وكالة متليلي -296، كما بلغت القيمة T المحسوبة 10.379 عند القيمة الاحتمالية sig 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، مما يعني قبول التي تنص يساهم مستوى الأمان وإدارة

المخاطر في أنظمة الدفع الإلكتروني المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري في زيادة ثقة العملاء وتعزيز مبادلاتهم التجارية الخارجية.

الفرضية الفرعية الثالثة: الأطر التنظيمية والتوافقية التي يطبقها البنك الوطني الجزائري في خدمات الدفع الإلكتروني فعالة على التبادل التجاري الخارجي.

جدول رقم (02-17): نتائج اختبار (T).

الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	القيمة T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	المتوسط المقاس	الخطأ المعياري
0.11933	0.97826	0.000	8.198	45	0.80937	3.9783	المحور الأول

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج SPSS (أنظر الملحق رقم 02).

من خلال الجدول (02-17) يمكن لنا ان قيمة المتوسط الحسابي بلغت 3.9783 وبانحراف معياري قدر 0.80937 لكل عبارات محور الاستبيان في دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري - وكالة متليلي 296-، كما بلغت القيمة T المحسوبة 8.198 عند القيمة الاحتمالية sig 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ ، مما يعني قبول التي تنص الأطر التنظيمية والتوافقية التي يطبقها البنك الوطني الجزائري في خدمات الدفع الإلكتروني فعالة على التبادل التجاري الخارجي.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في المحاور إلى أي مدى تؤثر وسائل الدفع الإلكترونية على المبادلات التجارية الخارجية؟ دراسة ميدانية على البنك الوطني الجزائري - وكالة متيلي 296- حيث حاولنا الإجابة عليها من خلال الاعتماد على الدراسة ميدانية. إذ تناولنا في هذا الفصل بحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى تعريف البنك الوطني الجزائري - وكالة متيلي 296-، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الإطار المنهجي للدراسة ومناقشة النتائج وطرق وأدوات الدراسة، إذ تم إظهار مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى إثبات صدق ووثبات أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، الذي تم استخدامه كأداة لتحقيق أغراض الدراسة، وذلك باستخدام معامل الثبات ألفا كرومباخ وعرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها. بالإضافة إلى معرفة آراء وتصورات المستجوبين وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما أنه توصلنا إلى إثبات بعض الفرضيات ونفي أخرى منها، وهذا بالاعتماد على نتائج تحليل الاستبيان، الذي تم تحليله بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية SPSS، إذ تم استخدام معامل الارتباط بيرسون للتحقق من وجود العلاقة، اختبار - T تست وذلك بغرض اختبار صلاحية النموذج، والذي يفيد أيضا من التأكد من صلاحية النموذج، وهذه الاختبارات تم التوصل من خلالها إلى التأكد من صحة فرضيات الدراسة، فخلصت الدراسة بالوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن الاعتماد عليها في دراسات لاحقة.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور وسائل الدفع الإلكتروني في تسهيل وتطوير المبادلات التجارية الخارجية، من خلال دراسة حالة وكالة متيللي التابعة للبنك الوطني الجزائري. وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية الوقوف على مدى استخدام هذه الوسائل، وتحليل آثارها على أداء المبادلات الخارجية من حيث السرعة، الفعالية، والثقة، كما ركزنا على التحديات والمعوقات التي تواجه المستخدمين والبنك على حد سواء.

وقد توصلنا إلى أن التحول نحو الدفع الإلكتروني أصبح ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية والرقمية العالمية، غير أن نجاحه يرتبط بعدة عوامل منها جاهزية البنية التحتية، ووعي المستخدمين، والضبط القانوني والتنظيمي.

من خلال عرض وتحليل إجابات العينة حول: زيادة نسبية في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني لدى عملاء الوكالة، خصوصاً بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحسن في سرعة تنفيذ المعاملات الخارجية بفضل خدمات الدفع الإلكتروني (التحويل البنكي السريع، الدفع عبر الإنترنت).

وجود علاقة إيجابية بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ورضا العملاء، خاصة من حيث تقليص الوقت والتكاليف.

معوقات رئيسية لا تزال قائمة، مثل:

ضعف التكوين والتوجيه للعملاء بخصوص استخدام الوسائل الإلكترونية.

اضطرابات في الاتصال البنكي أو الأعطال التقنية.

تخوف بعض العملاء من الاحتيال الإلكتروني.

محدودية التنسيق بين البنك وبعض الجهات الخارجية (مثل الجمارك، البنوك الأجنبية) مما يعطل

أحياناً سير العملية التجارية الإلكترونية.

التوصيات

زيادة نسبية في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني لدى عملاء الوكالة، خصوصاً بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحسن في سرعة تنفيذ المعاملات الخارجية بفضل خدمات الدفع الإلكتروني (التحويل البنكي السريع، الدفع عبر الإنترنت).

وجود علاقة إيجابية بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ورضا العملاء، خاصة من حيث تقليص الوقت والتكاليف.

معوقات رئيسية لا تزال قائمة، مثل:

ضعف التكوين والتوجيه للعملاء بخصوص استخدام الوسائل الإلكترونية.

اضطرابات في الاتصال البنكي أو الأعطال التقنية.
تخوف بعض العملاء من الاحتيال الإلكتروني.
محدودية التنسيق بين البنك وبعض الجهات الخارجية (مثل الجمارك، البنوك الأجنبية) مما يعطل أحياناً سير العملية التجارية الإلكترونية.

آفاق الدراسة

أهم المواضيع التي نقترحها لطلبة العلم للدراسة في المستقبل:
زيادة نسبة في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني لدى عملاء الوكالة، خصوصاً بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
تحسن في سرعة تنفيذ المعاملات الخارجية بفضل خدمات الدفع الإلكتروني (التحويل البنكي السريع، الدفع عبر الإنترنت).
وجود علاقة إيجابية بين استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ورضا العملاء، خاصة من حيث تقليص الوقت والتكاليف.

معوقات رئيسية لا تزال قائمة، مثل:

ضعف التكوين والتوجيه للعملاء بخصوص استخدام الوسائل الإلكترونية.
اضطرابات في الاتصال البنكي أو الأعطال التقنية.
تخوف بعض العملاء من الاحتيال الإلكتروني.
محدودية التنسيق بين البنك وبعض الجهات الخارجية (مثل الجمارك، البنوك الأجنبية) مما يعطل أحياناً سير العملية التجارية الإلكترونية.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- أبو زيد، أحمد، الاقتصاد البنكي والنقدي، دار الكتب العلمية، سنة 2018.
- 2- خليفة، سامي، الخدمات البنكية الإلكترونية وتطور وسائل الدفع، دار الهدى، سنة 2020.
- 3- شلبي، عبد الكريم. مبادئ الاقتصاد الدولي. دار المعرفة، 2018.

المذكرات والرسائل:

- 4- كريمة صراع، واقع وفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية، جامعة وهران 2013-2015.

المجلات:

- 5- حسين، فاطمة. "دور المزايا النسبية في تنمية الصادرات النامية"، *المجلة العربية للاقتصاد*، كلية الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، 2020.
- 6- سالم أبوبكر، آمنة قاجة، قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني: التجربة الماليزية نموذجاً - ASJP مجلة العلوم، 2020.
- 7- عبد الرحمن، يوسف. "أنظمة الدفع الفوري وتأثيرها على التجارة الدولية"، *مجلة التكنولوجيا المالية*، 2023.
- 8- فاتن شنيب، التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكتروني المعتمدة في الجزائر، *مجلة المعلوماتية التجارية (Jinfo)*، سنة 2024 .
- 9- منصوري الزين، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكترونية عوامل الانتشار والنجاح، *مجلة الاقتصاد الجديد*، جامعة البليدة ديسمبر 2009.

قوانين

- 10- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق لـ 26 أوت 2003 م.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- 11- Turban, E., & King, ‘ *Electronic Commerce: A Managerial and Social Networks Perspective*. Springer 2018.
- 12- *Exploring intention and actual use in digital payments: A systematic review*, Science Direct 2023.

الملاحق

الملحق رقم 01: الاستبيان



جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية
استمارة لإعداد الدراسة التطبيقية في مذكرة ماستر بعنوان:



أثر وسائل الدفع الالكتروني على المبادلات التجارية الخارجية
- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -

تحت إشراف:

الطالب:

- د. الشيخ صالح أبو القاسم

- هيبه نوردين

- عبد الباقي سيد أحمد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أخي الموظف/ أختي الموظفة...

في إطار القيام بدراسة بعنوان " اثر وسائل الدفع الالكتروني على المبادلات التجارية الخارجية"، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف الحصول على المعلومات اللازمة والتي تخدم أهداف هذه الدراسة آمليين في تعاونكم معنا، راجين منكم التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة بدقة وموضوعية وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، علما بأن الغاية من هذه الدراسة هي غاية علمية بحثية وسوف يتم التحفظ بإجاباتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية والسرية التامة، ولن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير، جُزيتم خيراً.

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- الفئة العمرية: ☐ 30 سنة فأقل ☐ 31-45 سنة ☐ 46-55 سنة ☐ 56 سنة فأكثر
- المؤهل العلمي للوظيفة: ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ دراسات عليا

الجزء الثاني: محاور الدراسة:

أ. المحور الأول: فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبرة
					01 أتمكن من إتمام معاملات التبادل الخارجي عبر خدمات البنك الإلكتروني (الإنترنت/التطبيق) بسرعة أعلى.
					02 زمن التسوية والدفع عبر القنوات الرقمية أقل من الطرق التقليدية (شيكات/تحويل مصرفي تقليدي).
					03 يتيح لي النظام الرقمي تتبع حالة المدفوعات ومعرفة المستفيد النهائي في الوقت الحقيقي.
					04 تُحسّن خدمات الدفع الفوري (Instant Payment) من تدفق السيولة النقدية لدي.

ب. المحور الثاني: إدارة المخاطر والأمان

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبرة
					01 أشعر بدرجة عالية من الأمان عند استخدام خدمات البنك الوطني

					الجزائري للدفع الإلكتروني في التبادل الدولي.
				02	آليات التحقق المتعدد (OTP) ، توثيق بيومتري (كافية لمنع عمليات الاحتيال).
				03	يساهم ضمان المدفوعات الرقمية في تقليل مخاطر عدم الوفاء بشروط العقود.
				04	أتيقن من سرية البيانات المالية وحمايتها وفق معايير البنك والهيئات الرقابية.

ت. المحور الثالث: الأطر التنظيمية والتوافقية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					01 متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) في الخدمات الرقمية معقولة وغير معرقة لنشاطي.
					02 معايير حماية البيانات (GDPR/PDPA) لا تشكل عائقاً لتبادل المعلومات المالية مع شركاء خارجيين.
					03 تكامل نظام الدفع الإلكتروني في البنك مع الأنظمة الدولية يسهل عليّ التعامل مع مصارف أجنبية.
					04 تشجع السياسات الحكومية وجهود البنك على تطوير وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني للتجارة الخارجية.

شكرا على تعاونكم.

الملحق رقم 02: نتائج spss

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	29	63.0	63.0	63.0
	أنثى	17	37.0	37.0	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

الفئة العمرية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	30 سنة فأقل	6	13.0	13.0	13.0
	31-45 سنة	31	67.4	67.4	80.4
	46-55 سنة	9	19.6	19.6	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

المؤهل العلمي للوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ماجستير	16	34.8	34.8	34.8
	ماسر	27	58.7	58.7	93.5
	دراسات عليا	3	6.5	6.5	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
أتمكن من إتمام معاملات التبادل الخارجي عبر خدمات البنك الإلكتروني (الإنترنت/التطبيق) بسرعة أعلى.	46	2.00	5.00	4.0652	.82737
زمن التسوية والدفع عبر القنوات الرقمية أقل من الطرق التقليدية (شيكات/تحويل مصرفي تقليدي).	46	3.00	5.00	4.1304	.54196
يتيح لي النظام الرقمي تتبع حالة المدفوعات ومعرفة المستفيد النهائي في الوقت الحقيقي.	46	3.00	5.00	4.2174	.66376
تحسين خدمات الدفع الفوري (Instant Payment) من تدفق السيولة النقدية لدي.	46	3.00	5.00	4.1739	.73950
فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني	46	2.50	5.00	4.1196	.53939
N valide (liste)	46				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
أشعر بدرجة عالية من الأمان عند استخدام خدمات البنك الوطني الجزائري للدفع الإلكتروني في التبادل الدولي.	46	2.00	5.00	3.9130	.86477
آليات التحقق المتعدد (OTP) ، توثيق بيومتري (كافية لمنع عمليات الاحتيال.	46	2.00	5.00	4.2174	.69644
يساهم ضمان المدفوعات الرقمية في تقليل مخاطر عدم الوفاء بشروط العقود.	46	2.00	5.00	4.0870	.75502
أتيقن من سرية البيانات المالية وحمايتها وفق معايير البنك والهيئات الرقابية.	46	2.00	5.00	4.2174	.72765
إدارة المخاطر والأمان	46	2.00	5.00	4.0652	.69609
N valide (liste)	46				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) في الخدمات الرقمية معقولة وغير معرّقة لنشاطي.	46	2.00	5.00	4.1304	.85916
معايير حماية البيانات (GDPR/PDPA) لا تشكل عائقاً لتبادل المعلومات المالية مع شركاء خارجيين.	46	2.00	5.00	4.1087	.70642
تكامل نظام الدفع الإلكتروني في البنك مع الأنظمة الدولية يسهل علي التعامل مع مصارف أجنبية.	46	2.00	5.00	3.9348	.99782
تشجع السياسات الحكومية وجهود البنك على تطوير وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني للتجارة الخارجية.	46	2.00	5.00	3.8261	.87697
الأطر التنظيمية والتوافقية	46	2.00	5.00	3.9783	.80937
N valide (liste)	46				

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	46	100.0
Exclu ^a	0	.0
Total	46	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.778.	4

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	46	100.0
Exclu ^a	0	.0
Total	46	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.677	4

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	46	100.0
Exclu ^a	0	.0
Total	46	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.900	4

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	46	100.0
Exclu ^a	0	.0
Total	46	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.616	12

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني	إدارة المخاطر والأمان	الأطر التنظيمية والتوافقية
N		46	46	46
Paramètres normaux ^{a,b}	Moyenne	4.1196	4.0652	3.9783
	Ecart type	.53939	.69609	.80937
Différences les plus extrêmes	Absolue	.260	.267	.206
	Positif	.218	.189	.141
	Négatif	.260	.267	.206
Statistiques de test		.260	.267	.206
Sig. asymptotique (bilatérale)		^c .462.	^c .436.	^c .402.

- a. La distribution du test est Normale.
b. Calculée à partir des données.
c. Correction de signification de Lilliefors.

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني	46	4.1196	.53939	.07953
إدارة المخاطر والأمان	46	4.0652	.69609	.10263
الأطر التنظيمية والتوافقية	46	3.9783	.80937	.11933

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	T	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
فعالية وسرعة الدفع الإلكتروني	14.077	45	.000	1.11957	.9594	1.2797
إدارة المخاطر والأمان	10.379	45	.000	1.06522	.8585	1.2719
الأطر التنظيمية والتوافقية	8.198	45	.000	.97826	.7379	1.2186